تقرير ورشة التعثر المصرفي
معهد إسلام المعرفة ـ جامعة الجزيرة
بالتعاون مع بنك السودان المركزي - فرع ود مدني ـ 19 أكتوبر 2011

د: ضرار الماحي العبيد*

مواصلة لسلسلة برامجه العلمية في مجال قضايا الصيرفة الإسلامية بولاية الجزيرة، وفي إطار تعاونه مع المؤسسات المالية العاملة بالولاية نظم معهد إسلام المعرفة بالتعاون مع بنك السودان المركزي ـ فرع ود مدني ورشة عمل بقاعة قصر الثقافة بود مدني ، بعنوان **"التعثر المصرفي: المفهوم والأسباب والتداعيات والمعالجات "** وذلك بتاريخ 19 أكتوبر 2011.

المشاركون

شارك في فعاليات الورشة أكثر من 150 مشاركاً ممثلين لقطاعات المصارف العاملة بالولاية، شركات التأمين الإسلامية، أساتذة الجامعات والمعاهد العليا بالولاية، المؤسسات العاملة في قطاع التمويل الأصغر الولائية، موظفو الوزارات والمؤسسات الحكومية بالولاية، وأجهزة الشرطة والقضاء والمحامين وطلاب الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العليا بالولاية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني بولاية الجزيرة. اشتمل برنامج الورشة على جلستين رئيسيتين:

الجلسة الافتتاحية:

تضمنت الجلسة الافتتاحية بعض الكلمات تحدث فيها كل من الدكتورمحمد بابكر العوض عميد معهد إسلام المعرفة ـ جامعة الجزيرة، الذي ثمّن في كلمته التعاون المستمر بين كل من بنك السودان المركزي ـ فرع ود مدني والمؤسسات الأخرى بالولاية والذي تمثل في تنفيذ العديد من البرامج والمناشط الأكاديمية والبحثية مع كل مؤسسات جامعة الجزيرة ـ وخاصة معهد إسلام المعرفة. كما تناول في كلمته مشكلة التعثر المصرفي ومخاطرها على استمرارية واستدامة النظام المالي في أي بلد، وموضحاً أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة تعتبر خير شاهد على خطورة التعثر المالي، حيث طالت تداعيات تلك الأزمة كافة دول العالم. وأعرب في ختام كلمته عن أمله في أن تخرج هذه الورشة بتوصيات عملية تعين متخذي القرار في الجهاز المصرفي الإسلامي بالسودان وخارجه على وضع الحلول الفاعلة للحد من مشكلة التعثر المصرفي.

كما تحدث أيضاً في الجلسة السيد محمد علي أبو إدريس مدير بنك الخرطوم ـ فرع ود مدني، معرفاً بمفهوم التعثر من وجهة نظر مصرفية، ومتناولاً الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المشكلة، وكذلك التداعيات التي تحدثها تلك المشكلة على مستوى المصارف وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي.

وجاءت كلمة الأستاذ/ محمد صديق الحسن، مدير بنك السودان المركزي ـ فرع ود مدني، مبيناً الأهداف العامة لهذه الورشة والتي تتناول مفاهيم أساسية تتعلق بقضايا المخاطر بصورة عامة، وبمخاطر التعثر على وجه الخصوص. وجاء في

* أستاذ مساعد، معهد إسلام المعرفة دائرة الاقتصاد البريد الألكتروني dirar_obaid@yahoo.com

كلمته بأن بنك السودان المركزي ـ فرع ودمدني يولي مشكلة التعثر المصرفي اهتماماً خاصاً ، وذلك لما لهذه المشكلة من تداعيات خطيرة على المصارف والتي ربما تؤدي إلى تصفية المصرف المتعثر إذا لم يتم تداركها وعلاجها مبكراً. ونادى في كلمته بضرورة تضافر الجهود المشتركة بين كافة الجهات المختصة لوضع المعالجات الفاعلة لمنع وقوع مشكلة التعثر.

الجلسة الثانية:

أما الجلسة الثانية والتي ترأسها الدكتور محمد الأمين تاج الأصفياء الأستاذ المشارك ورئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية بجامعة الجزيرة، فقد تضمنت ورقتين، تناولت الورقة الأولى والتي أعدها الأستاذ محمد صديق الحسن مدير بنك السودان المركزي ـ فرع ود مدني ، قضايا المخاطر والمشكلات التي واجهت وتواجه التمويل الاسلامي في السودان، حيث يمثل الأداء العام للجهاز المصرفي دوراً اساسياً في العديد من هذه المشكلات والمخاطر والتحديات ويكون للمصرف فيها مساهمة مباشرة وغير مباشرة ويكون للمشكلات الهيكلية والتنظيمية للمصرف الإسلامي أدواراً مختلفة في ظهور المخاطر التي تهدده. كما استعرضت الورقة مشكلات ومخاطر صيغ التمويل المختلفة والمتعامل بها بتركيز على المرابحه للآمر بالشراء وارتفاع معدلات الاسعار وتداعياتها في محاولة لمعالجة السلبيات والمخاطر التي تحيط بالجهاز المصرفي.

تناولت الورقة الثانية قضية التعثر من حيث المفهوم والأسباب والآثار أعدّ الورقة كل من د. ضرار الماحي العبيد وأ. الزين عبد الله يوسف (باحثان بمعهد إسلام المعرفة ، جامعة الجزيرة)، حيث حاولت الورقة التعريف أولاً بالمشكلة، خاصة تلك التعريفات المتعلقة بمفهوم التعثر ومن ثم استعراض بعض الأدبيات والبحوث المعاصرة المرتبطة بمشكلة التعثر، كما تناولت الورقة أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة التعثر سواء على مستوى المصارف، أو على مستوى العميل أو نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية. وأخيراً ناقشت الورقة بعض الآثار والتداعيات المترتبة على مشكلة التعثر؛ ومن ثم الخروج بتوصيات عملية.

التعقيب والنقاش

بعد نهاية تقديم الورقتين، تم تعقيب عليهما من الدكتور مأمون يسن بدوي، رئيس قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية ـ جامعة الجزيرة ، حيث أمنّ على أهمية تناول مثل هذه القضايا والتحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية المانحة. وأبان في تعقيبه أن قضية التعثر يمكن إيجاد حلول لها إذا تضافرت الجهود المشتركة بين بنك السودان المركزي وبقية المؤسسات المالية الإسلامية بالسودان. كما أشار إلى ضرورة التأكيد على قضايا الضمانات وغيرها من القضايا المرتبطة بمشكلة التعثر.

بعد ذلك تم فتح باب المداخلات والنقاش، حيث كانت هنالك العديد من النقاط العلمية التي أثيرت حول خطورة مشكلة التعثر المصرفي على مستوى المصارف أو على مستوى الاقتصاد الكلي. كما أكدت المداخلات على الدور الفاعل الذي تلعبه شركات التأمين الإسلامي في إيجاد معالجات هامة لمشكلة التعثر، خاصة مع تجربة مشروعات التمويل الأصغر بالولاية. أما على صعيد الحلول الداخلية فقد أمنّ المعقبون على العديد من القضايا، مثل رفع كفاءة الكوادر العاملة في إدارات الاستثمار

والمخاطر والإئتمان، هذا بالإضافة إلى تكثيف العمليات الرقابية والمتابعة من بنك السودان المركزي على المصارف، وكذلك المتابعة من المصارف الإسلامية على المشروعات التي يتم تمويلها.

التوصيات الختامية

أوصت الورشة بضرورة تبني التوصيات التالية:

1/ الإعداد الجيد والسليم لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التي تقوم المؤسسات المالية بتمويلها. وبأن تقوم دراسات الجدوى على أساس البيانات والمعلومات الحقيقية والسليمة.

2/ ضرورة معالجة المخاطر التي برزت من التطبيق والتي شملت مخاطر القائمين على أمر المصارف ومشكلات أخرى سببها العملاء الذين يتفاعلون مع المصارف.

3/ ضرورة تنوع المؤسسات المالية الإسلامية لصيغ التمويل، وليس الاقتصار على صيغة المرابحة والتي أثبتت بأنها أكثر الصيغ مصدراً للتعثر المصرفي.

4/ على الهيئة العليا للرقابة الشرعية أن تقوم بمراجعة صيغة المرابحة ومحاولة إيجاد مخرج شرعي جديد وذلك بسبب أنها الصيغة التي أحدثت سلبيات كبيرة بعد الممارسة الطويلة.

5/ على المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام بجوانب المراقبة والمتابعة للعملاء والمشروعات وتحديث البيانات المتعلقة بقضايا الإئتمان.

6/ يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اتباع آلية أو طريقة علمية سليمة لانتقاء المشروعات الناجحة، وعدم التساهل في منح التمويل للمشروعات.

7/ ضرورة تبني أنظمة وتقنية معلومات وآليات يمكن أن تساعد المؤسسات المالية الإسلامية على التنبؤ المبكر بحالات التعثر المالي.

8/ يجب على المؤسسات المالية الإسلامية المانحة للإئتمان أن تقوم بدراسة الشخص أو العميل المستفيد من كل الجوانب. وعدم الاهتمام للمؤثرات الخارجية في اختيار العملاء والمستفيدين.

9/ على المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام بالجانب التدريبي ورفع كفاءة الكوادر البشرية وتمليكهم المهارات الفنية والعلمية المتعلقة بكل جوانب منح التمويل ودراسات الجدوى والتقييم الفني.

10/ كما يجب أيضاً، محاولة ايجاد ضمانات بديلة مرنة تعطي المصارف الثقة وتمثل الضمان المناسب ويستطيع العملاء توفيرها بسهولة.

11/ ضرورة النظر بجدية في مسألة إلغاء المادة 179 والخاصة بحبس عملاء التمويل صيغة المرابحة لحين السداد مع وجود ضمانات خاصة بالتمويل.

12/ ضرورة عقد ورش علمية تتناول جوانب العميل والآثار الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بمشكلة التعثر.